جيش الكبسة… قوة المليارات وعجز الإرادة



إننا لا نتحدث هنا عن مجرد نقص في العتاد أو المال، بل نتحدث عن خلل بنيوي في جوهر النظام نفسه، حيث تُبنى المؤسسة العسكرية لا لحماية حدود الوطن، بل لتأمين بقاء العرش وحماية الأسرة الحاكمة من جنودها.

هذا التناقض الجوهري هو ما جعل الترسانة السعودية مجرد استعراض باهظ الثمن، يفتقر إلى الروح والانسجام، ويتحول في لحظات إلى كيان مشلول لا يستطيع حماية نفسه، ناهيك عن فرض إرادته على الآخرين. إنها قوة الورق التي تنهار أمام أول اختبار حقيقي للإرادة، لأنها بنيت على أساس من الشك والارتباك بدلاً من الثقة والسيادة.

جيش بلا روح ولا قيادة:

عمد النظام السعودي إلى خلق جزر عسكرية منعزلة؛ حيث نجد الجيش، والحرس الوطني، وقوات الطوارئ، وكل منها يعمل بعقلية منفصلة وسلسلة أوامر خاصة. هذا التفتيت ليس عجزاً إدارياً، بل هو استراتيجية أمنية تهدف إلى منع تركز القوة في يد واحدة قد تشكل خطراً على العرش. هذا التعدد في مراكز القوى أدى إلى خلق حالة من الفوضى التنظيمية، حيث يغيب الانسجام وتتعطل القدرة على التنسيق الميداني السريع.

وفي نهاية المطاف، تحول هذا التشتت إلى نقطة ضعف قاتلة؛ فالمؤسسة العسكرية التي تُبنى على مبدأ منع التكتلات هي مؤسسة محكوم عليها بالفشل في أي مواجهة تتطلب وحدة الصف، لتصبح مجرد قطع متناثرة من العتاد، تفتقر إلى العقل المدبر والروح القتالية الموحدة التي تجعل من الجيش قوة.

فوبيا الانقلاب:

تسيطر فوبيا الانقلابات على كل مفاصل القرار العسكري في المملكة، وهي المحرك الأساسي لكل السياسات الأمنية.

يعيش النظام في حالة من الرعب الدائم من تحرك جنوده، مما دفع به إلى تبني سياسة التوجس من الكفاءات العسكرية.

وبدلاً من أن يكون التميز في القيادة والمهارة الميدانية معياراً للترقي، أصبح الولاء الشخصي والقرابة من الأسرة الحاكمة هما العملة الوحيدة المعتمدة. هذا النهج أدى إلى تدمير الكفاءات وتهميش الضباط الأكفاء، واستبدالهم بنخب عسكرية تدين بالولاء المطلق للعرش لا للوطن.

إن هذا المناخ من الشك المتبادل خلق فجوة هائلة بين القيادة والقواعد العسكرية، حيث يشعر المقاتل في الميدان أنه ليس إلا أداة في صراع داخلي، وأن قدراته معطلة عمداً لكي لا تشكل تهديداً سياسياً.

إن القوة التي تُقيد بالخوف والارتباك هي قوة جوفاء، تنهار بمجرد أن تتجاوز حدود السيطرة الأمنية التقليدية، لتكشف عن عجزها عن مواجهة التحديات الحقيقية.

التبعية المطلقة:

لم تكتفِ السعودية بتفتيت جيشها من الداخل، بل جعلت أمنها رهينة كاملة لمصالح القوى الاستكبارية.

إن الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة وأوروبا في مجال السلاح ليس مجرد شراء للمعدات، بل هو ارتهان كامل للقرار السياسي.

لقد تحولت المملكة إلى أكبر سوق استهلاكي في العالم لصناعات السلاح، حيث تُباع الأسلحة مقابل الضوء الأخضر السياسي، مما جعل السيادة السعودية مجرد وهم تجميلي. إن امتلاك أحدث الطائرات والصواريخ لا يعني شيئاً إذا كانت مفاتيح تشغيلها وصيانتها ومعلوماتها تقع في أيدي أعداء السيادة أو حلفائها المتقلبين.

هذا الارتباط العضوي بصناعة السلاح الغربية جعل من القرار العسكري السعودي تابعاً لمتطلبات الشركات الكبرى واحتياجات واشنطن، مما أفقد المملكة أي قدرة على التصرف باستقلالية في أزماتها الإقليمية، وحول جيشها إلى مجرد مستأجر للقوة، يدفع المليارات ليظل تحت رحمة الآخرين.

حقيقة العجز أمام الإرادة:

جاءت الحرب في اليمن لتضع هذا النظام وتكتيكاته أمام الحقيقة المرة التي حاول طويلاً إخفاءها. لقد أثبتت الميدانات أن الترسانة الضخمة والتقنيات المتطورة لا يمكنها تعويض غياب الإرادة والانسجام.

واجهت هذه الآلات الصماء إرادة صلبة وقدرة فائقة على الابتكار، فكانت النتيجة سحق أسطورة التفوق العسكري السعودي. لقد كشفت المعارك أن المعدات التي تفتقر إلى عقيدة قتالية موحدة وإلى قيادة متماسكة تتحول إلى عبء.

إن الفشل في تحقيق أي مكسب استراتيجي رغم الإنفاق الجنوني يعود إلى أن النظام يواجه خصوماً يقاتلون من أجل أرضهم، بينما يقاتل جيشه من أجل حماية مراكز القوى في الرياض. في النهاية، أثبتت التجربة أن القوة الحقيقية تنبع من وحدة الصف والسيادة الوطنية، وليس من صفقات السلاح التي لا تصنع إلا الوهم وتزيد من تبعية النظام وخضوعه للقوى الخارجية.

الثمن الباهظ لوهم القوة:

إن هذا المسار التدميري لا يتوقف عند حدود الميدان العسكري، بل يمتد ليضرب عمق الاقتصاد والمجتمع السعودي. فبينما تُهدر مليارات الدولارات في صفقات سلاح لا تخدم سوى جيوب شركات الدفاع الغربية، يعاني الداخل من تبعات هذا الاستنزاف المستمر. إن النظام يضحي بمستقبل الأجيال وبالمشاريع التنموية من أجل تغذية آلة الحرب الوهمية التي لا تحقق سوى الفشل، مما يخلق حالة من الاحتقان الصامت.

إن هذا الإنفاق الجنوني ليس استثماراً في الأمن، بل هو استنزاف للموارد في سبيل شراء أمان زائف لنظام يخشى مواجهة واقعه.

ومع استمرار هذا النزيف، يجد المجتمع نفسه أمام ثمن باهظ تدفعه الأجيال القادمة، لتمويل صراعات وهمية تهدف فقط إلى الحفاظ على توازن القوى داخل القصر، في مفارقة مؤلمة تظهر أن الأولوية هي لبقاء العرش، حتى لو كان ذلك على حساب بقاء الدولة واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي

في نهاية المطاف، يتبين لنا أن الأزمة التي تعصف بالمنظومة العسكرية السعودية ليست مجرد أزمة عابرة أو نقص في الإمدادات، بل هي أزمة وجودية في صميم العقد الذي يربط النظام ببيئته.

إن هذا الكيان الذي يحاول الظهور بمظهر القوة العظمى في المنطقة، ليس في الحقيقة إلا هيكلاً ضخماً من الورق، مدعوماً بأسلحة مستوردة ومرتهن بقرارات خارجية، ومحكوم بخوف متبادل يمنع نضجه وتطوره.

إن سياسة التفتيت التي انتهجها النظام لضمان بقائه، هي ذاتها التي زرعت بذور فنائه، لأن الجيش الذي لا يثق في قيادته، ولا يملك عقيدة وطنية موحدة، ولا يستطيع العمل خارج إطار التبعية للخارج، هو جيش محكوم عليه بالارتباك في كل مواجهة مصيرية.

إن الدروس المستفادة من الميدان، ومن الفشل الذريع في حسم الصراعات الإقليمية، تؤكد أن القوة العسكرية لا تُقاس بمدى تطور الطائرات أو حجم الميزانيات، بل بمدى قدرة المؤسسة على التعبير عن إرادة الدولة المستقلة. وبما أن النظام السعودي قد اختار، عبر عقود، أن يجعل من جيشه أداة لحماية الحاكم لا لحماية الوطن، فقد حكم على نفسه بالبقاء في دائرة العجز الدائم.

إن الاعتماد على السلاح الغربي كبديل عن بناء القوة الذاتية، والاعتماد على الولاء الشخصي كبديل عن الكفاءة، قد خلق فجوة لا يمكن ردمها.

ومع استمرار هذا الاستنزاف المالي والسياسي، ومع تزايد الفوارق بين طموحات الدولة وواقع المؤسسة العسكرية المشتتة، يظل السؤال قائماً: هل يمكن لعرش بُني على الخوف والتبعية أن يصمد أمام رياح التغيير العاصفة التي تعيد تشكيل المنطقة؟ إن التاريخ يعلمنا أن الكيانات التي تبنى على الوهم والتبعية، مهما بلغت ضخامة عتادها، تنتهي دائماً بالانهيار أمام إرادة الشعوب والواقع الذي لا يحابي الضعفاء.